الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث الاجتماعي

م. أندرييفا

تنشر مجلة «الفكر العربي» هذه الدراسة المترجمة عن الالمانية (المانيا الديمقراطية) كنموذج للاهتمامات النظرية لعلم الاجتماع المعاصر في أوروبا الشرقية. والطابع المدرسي ظاهر في الدراسة باعتبارها ممثلةً لوجهة النظر الرسمية ؛ لكن ذلك لا يقلّل من اهميتها ؛ خصوصا أنها تعيد صياغة بعض أساسيات الموقف الماركسي التقليدي.

ان ممارسة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، وبناء الاشتراكية في البلاد الاخرى ذات النظم الاشتراكية قد طرحا على البحث الماركسي سلسلة من واجبات جديدة. فالأمر يتعلّق بشكل خاص بتطوير بحث اجتماعي موضوعي لشتى مراحل الحياة في مجتمعنا ، ثم ان استعمال المجتمع للقوانين الاجتماعية الموضوعية بشكل واعٍ يتعلّق ، في الدرجة الاولى ، بكيفية فهم حركة هذه القوانين فهماً عميقاً. في حين ان معنى النظرية الماركسية انما يكمن في تسهيله فهم ماهية سيرورة التطور الاجتماعي. ان بحث اداة وطريقة علم من هذا النوع هو من المواضيع التي يبحثها علم الاجتماع الماركسي المعاصر.

لدى الشروع في بحث من هذا القبيل يتوجب حل جملة من المسائل الاساسية ذات الصبغة المنهجية. من ذلك المسألة المتعلقة بوظيفة او دلالة النظرية في شتى مراحل البحث السوسيولوجي ؛ فوظيفة البحث الاجتماعي تكمن في انتظام قوانين التطور الاجتماعي. فكل معرفة اجتماعية تعني الاحاطة بماهية اية ظاهرة. وللوصول الى هذه الماهية يتوجب كما هو معلوم ، البحث في كل ظاهرة على انفراد وبحث ما يتعلق بها عينياً وما يترتب على ذلك من ارتباطات. هذه المعرفة تتعمق بالتالي ، كما يقول لينين ، من خلال حركتها من الظاهرة الى الماهية ، ومن الماهية ذات الدرجة الاولى الى الماهية ذات الدرجة الثانية. هذا هو طريق المعرفة في كل فرع من فروع العلم.

ان تحليل العديد من ظواهر الحياة الاجتماعية يبدأ ، كما في اي تحليل آخر ، بتجميع الاحداث. وتشكل جملة المعطيات مادة العلم التجريبية. فما هو بعد ذلك التأثير المتبادل بين المواد التجريبية وبين النظرية في ميدان البحث الاجتماعي ؟

لا بد من طرح السؤال حول علاقة المادة التجريبية والتعميم النظري. ليس فقط في مجال علم الاجتماع الماركسي ، بل ايضاً في علم الاجتماع البورجوازي الحديث. وعلم اجتماع المدرسة الوضعية الجديدة يولي ذلك ايضاً اهمية خاصة.

انما الطريقة التي تتوجّه فيها لهذه المشكلة تظهر على الاقل هفوتين منهجيتين على جانب من الاهمية.

بالدرجة الأولى، تُخلط مشكلة العلاقة بين المادة التجريبية و التصميم على مشكلة العلاقة بين الحسي والعقلي في المعرفة. فالبحث التجريبي يُنظر اليه باعتباره يدور حصراً ضمن حدود المعرفة الحسية. فلحظة التحليل النظري لهذه المواد تبتعد في ذات الوقت عن مجرى تجميع الاحداث وتحليلها، ثم ان دفع اليقين الحسي لدرجة المطلق يؤدي ايضاً لجعل البحث التجريبي بحثا مطلقاً. ان علماء اجتماع هذه المدرسة يقبلون مقولة الوضعية الجديدة، فكل قول لا يمكن تحقيقه بشكل تجريبي هو «قول خاطىء». وبذلك يمكن تأويل البحث التجريبي باعتباره بحثا يقوم على التجربة الضرورية، والحقيقة لا يمكن ايصالها الا في حدود المعرفة الحسية. ان رفع الباحث لتجربته الحسية الى درجة المطلق يعني الشيء نفسه كما لو كان انكاراً لدلالة الممارسة الاجتماعية، ذلك انه في منهجية من هذا القبيل ينصب الاهتمام على المادة التجريبية فقط، اذ ينظر اليها بصفتها الوحيدة التي تحمل على اليقين. في هذا النمط تظهر النظرية في علم الاجتماع كما لو كانت بالنسبة للبحث التجريبي شيئاً خارجياً. وقد لاحظ عالم الاجتماع السويدي غونار ميردال (Gunar Myrdal) بحق، ان النظرية تستعمل كما لو كانت صندوقاً او علبة فارغة، تُملأ بمادة تجريبية.

بالتالي، وبالتطابق مع نظرية الوضعية الجديدة في البحث التجريبي، لابد من طرح السؤال حول كيفية عملها، وطريقة جمعها للمواد. وبما ان نتائج البحث الحسي قد اعطيت صفةً مطلقة، فلابد بن سبيل ايصال هذه النتائج من استعمال وسائل خاصة ذات صبغة محضٍ منهجية يمكن بواسطتها لحظ ماهو معطى بشكل مباشر ووصفه، وفي افضل الحالات قياسه وتصنيفه حسب طريقة محددة. وهكذا تنشأ في العلوم الاجتماعية التجريبية البورجوازية الطرق المعروفة. من المراقبة، والريبورتاجات، والروائز والاحصاء الخ.. وهذه الطرق، وان كانت ضرورية إلا انها لا تكفي في بحث علمي حق ان تقديراً عاماً لمجمل المعطيات التي امكن الحصول عليها لا يمكن ان يتم بفضل التقنية المستعملة، وتداخل المواد النظري يوجب في عملية البحث استعمال طرق نظرية خاصة. على أن علم الاجتماع البورجوازي قد شدد في الآونة الاخيرة في «البحث» عن نظرية اجتماعية، كما ضاعف الجهد من اجل توحيد البحث التجريبي مع التصميم النظري، إلا ان هذا البحث مازال دون نتائج تذكر، ذلك انه لم يمكن تخطي مبادىء الوضعية المحدثة في المنهجية.

انطلاقا من نظرية المعرفة الماركسية، التي تجعل الممارسة اساساً للمعرفة، يمكن فقط، فهم علم ذي صبغة عامة. من خلال توحيد ما هو نظري وما هو تجريبي. من هنا يمكن ايضاً فهم ضرورة توحيد طرق البحث، اي دمج الطرق التي تميز المعرفة النظرية وطرائق البحث.

ان البحث الاجتماعي يوجب توحيد ما هو نظري وما هو تجريبي. ومن الطبيعي ان تعطى احدى الجهتين الاولوية -- تجميع المواد التجريبية. او الشرح النظري -- اما البحث الاجتماعي الحق فهو يتابع الهدف الذي قال عنه ماركس: الوصول الى علم عيني عن الموضوع. بحيث لا يظهر الموضوع نفسه في جملته غير المنتظمة، بل ككل منتظم، في العرض البسيط لكامل اجزائه وما يتعلق بها في وحدة تحديداته المختلفة. وبعبارة اخرى: في بحث من هذا النوع لا

يتوجب الانتقال من المعطيات الحسية الى التجريد وحسب. بل العودة ايضاً من التجريد الى ما هو عيني.
وبالتالي، لا بد من حسم السؤال حول دور ووظيفة النظرية في البحث الاجتماعي وعلاقته باتجاهات علم الاجتماع الفلسفية والمنهجية العامة.

ان خاصة منهجية البحث الاجتماعي الماركسي تحدد بكونها التجسيد لوحدة العمل التجريبي والنظري، بحيث لا تكون النظرية شيئا «يضاف الى البحث. بل شيئاً ملازماً له يحدد ليس فقط هدف البحث بل طريقة تحقيقه».
ان الخلاف او التناقض بين علم الاجتماع الماركسي وعلم الاجتماع البورجوازي في موقف كليهما من النظرية، يمكن بسرعة الالمام به. وذلك بطرح السؤال حول نقطة انطلاق الباحث. وقد عبر عالم الاجتماع الالماني ريغروتسكي (Reigrotzki) عن وجهة نظر علم الاجتماع التجريبي المتطرفة بادعائه، ان على الباحث الاجتماعي الانطلاق من موقف «الفرضية صفر» لدى بدء ابحاثه [٢] وقد عبر عن الموقف نفسه كلٌ من عالمي الاجتماع الأميركيين توماس (W. Thomas) و زنينيسكي (I. Znaniecki)، لدى تعرضهما لمتطلبات البحث المنهجية. وقد اتفقا على ضرورة «البدء بافتراض اننا لا نعلم شيئا عن الجماعة أو عن المسألة التي علينا ان نعالج، باستثناء المعايير الشكلية المحض، التي تجعل المادة تخضع لدائرة مصلحتنا وتمييزها عما لا يخضع لذلك»[٣].

وكما يظهر، لا يمكن الدفاع عن هذا الموقف المتطرف من ناحية منهجية. ولذا لا يدافع عنه علناً في الآونة الأخيرة إلا قلة من علماء الاجتماع البورجوازيين. بل على العكس، يكثر في الكتب المدرسية الاميركية الواسعة الانتشار الحديثُ عن «طرائق البحث الاجتماعي» حيث توصف بالتفصيل الوجوهُ المتعددة لدلالة النظرية. وكذلك تحظى هذه المواضيع في اعمال ممثلي التحليل البنياني - الوظيفي بأهمية زائدة.

ان واجب البحث الاجتماعي الماركسي لا يعني الاهتمام بالبحث النظري بموازاة تجميع الاحداث. بل ان الامر يتعلق اكثر بالوحدة العضوية بين هاتين الجهتين. إلا ان ذلك يفرض حلَّ مسألتين منهجيتين مهمتين:
في المسألة الاولى يجب توضيح كيفية الانتقال عينياً من الاطروحات النظرية الاولى الى البحث، وكيفية تطبيق هذه الاطروحات على طرائق البحث، وكذلك على السبل التي بواسطتها تفصل هذه المواد وتحلل. والمسألة الاخرى هي ضرورة الصعود من المعطيات والمواد التجريبية المتعددة الى التعميم النظري، بحيث لا يكون البحث هنا مجرد نصائح من اجل الممارسة، بل ليكون قاعدة لتطوير جديد للنظرية.

ولابد، لحل هذه المسائل من توضيح الدور الذي يلعبه موقف عالم الاجتماع النظري في مراحل بحثه الأولى. وحتى قبل الشروع بالبحث، تظهر النظرية كوسيلة تُضاهى في اختيار الموضوعات والطرق وكيفية تصنيفها. هنا تملك المادية التاريخية دون سواها دلالة منهجية، وهذا يعني موقف العالم النظري عامة، وكذلك ما يتقبل من مقولات نظرية خاصة. ولنأخذ على سبيل المثال ان علينا البحث في تكوين فكرة عن موقف شيوعي ازاء العمل من قبل الشبيبة (مختبر علم الاجتماع في لينينغراد، برئاسة زادوف (W. A. Zadow)[٤] كموضوع للبحث. تم هنا اختيار بعض المصانع المهمة في لينينغراد. ومن الطبيعي ان ينطلق الباحث في هذا من جملة من الافكار النظرية التي تسيّر عمله:

وجود قاعدة مادية – تقنية (لذا يتوجب انتقاء العمال في مؤسسات كبرى ذات مستوى تقني عالٍ)، ثم يجب النظر الى نوعية العمل، والى نوعية العمال. (لذا يتوجب اختيار مصانع تضم نوعيات مختلفة من العمال الشباب) الخ...[٥]

لا بد من التنبيه لامكانية التحقق من وجود فرضيات مبدئية محددة في اختيار موضوعات البحث حتى في اعمال كافة علماء الاجتماع البورجوازيين، واذا امكن نقاش جدوى أو لا جدوى هذه المواضيع، إلا ان ابحاثهم تخضع مع ذلك لمواقف نظرية او إيديولوجية محددة. وهكذا لا نخلط في مقال شتوفر (A. S. Stauffer) : «مشاكل الشيوعية، الانصياع للنظام وحريات المواطنين»[٦] لأول وهلة اي موقف مسبق للمؤلف. فالموضوع قد لخص ببعض المسائل الجانبية. مثلا بحث سلطة القائد لدى مختلف الجماعات. وما يتعلق بذلك من مثل، الى اي مدى «يتقبل هؤلاء القواد الشيوعية او الالحاد» الخ... ومع ان البحث قد بني على أساس اجوبة صيغت ضمن جداول ومنحنيات. فليس من الصعوبة بمكان اكتشاف اتجاه المؤلف النظري. فاختيار الاسئلة التي يصار للبحث عن اجوبة عليها، وتحديد اغراض البحث ينطلقان من ذاتهما.

وهكذا جرت صياغة احد الاسئلة الاساسية: «ما هو باعتقادك حجم الخطر (كم هو كبير الخطر) الذي يشكله الشيوعيون الاميركيون بلادنا في الوقت الحاضر: كبير جدا، كبير، نوعاً ما كبير، ليس كبيرا جداً، لا خطر؟». فالمحتوى الطبقي لطرح سؤال من هذا النوع واضح جداً. ان موقف المؤلف المناهض للشيوعية. والذي اعتُمد كمنطلق للبحث، يشكل الفرضية «النظرية» الصريحة لعملية طرح الاسئلة. هذا النموذج يعلن بالتالي انه تتبع طريقة «محض تجريبية» في البحث دون اي موقف نظري، إلا ان هذا الموقف كامن فيه دون ادنى ريب، وهو يحدد من ثم سياق افكاره.

ان الانطلاق في اختيار الموضوع – تحديد دلالته من اجل بحث المشكلة، تحديد المواد التي يجب تجميعها – من موقف «الافتراض صفر» عملياً مستحيل. وهذا يتوضح بشكل خاص حين يصار لصياغة المسائل فيما يتعلق بدلالة الجهاز النظري، في صياغة الهدف والوظائف العينية للبحث. فهنا تدخل النظرية كشرط اولي، وهي التي تضمن وحدها إمكانية صياغة من هذا النوع.

في تحليله لتطور علم الطبيعة التجريبي، اشار انجلز الى علاقة الباحث التجريبي بنظام محدد من التصورات. فحتى في حال العزوف عن النظرية بحجة المحافظة على «صفاء» التجريبية. تؤثر النظرية على الاقل في جملة محددة من التصورات، التي بواسطتها تصاغ متطلبات البحث، وتجمع الاحداث وتطرح الاسئلة التي يجري البحث عن اجوبة لها. وقد كتب انجلز في ما يخص هذه «التجريبية الخالصة» التي يدافع عنها علماء الطبيعة: «في الواقع، ان هذا (العالم الطبيعي) يعمل باليد ما تبقى من تصورات، في معظمها نتاج قديم لفكر سالفه»[٧]. فلكل تجربة، مهما كانت بسيطة، تفسير يمكن على الاقل وضعه في اطار اي تصور نظري سالف[٨]. وبالتالي من الواجب معرفة اية تصورات يجب اختيارها من اجل صياغة المشكلة. ان نوعية التجريدات ودلالتها العلمية تتعلقان بمدى ارسائها عرفانياً، وبمدى كمال النظرية التي تتعامل مع هذه الافكار عامة. ان ميزة تكوّن التجريدات في البحث الاجتماعي هي التعبير عن الخاصة الفريدة والهامة لمعرفة الحياة الاجتماعية.

وقد اكد ماركس، ان ميزة ما يجري تجريده انما تحدد على الدوام بميزة الموضوع الذي جرى بحثه : فميزات الموضوع تشير ابداً الى ما يجب رفعه، من أين يجب التجريد في سياق عملية التجريد، ومن اين لا يجب. فظاهر الحياة الاجتماعية يجب تعليلها بدرجة كافية. لذا يمكن بل من الواجب بحث كل جوانب ولحظات، بل وعناصر، الحياة الاجتماعية (هذا دون ان ننسى ان ذلك يجب ان يتم بشكل كلي). إلا انه يتوجب تنظيم هذه العناصر تنظيماً صحيحاً. وفي البحث عن «خلايا» العلاقات الاجتماعية يجب ان يكون لدينا اليقين، اننا نعثر على «الخلايا» فقط.

ان جهد علم الاجتماع البورجوازي، في تحويل المجتمع لمصلحة تقارب «عيني» الى جماعة، وتقسيم الجماعة بدورها الى اشخاص يمكن ان يظهر كما لو كان بحثاً عن «العناصر الاولية للعلاقات الاجتماعية». إلا انه حين يعمد الى وصف سلوك الشخص، الذي تم اختياره كعنصر، «كحجر زاوية» البناء الاجتماعي وتجريده من الموضوع الاساسي، اي ما يميز العلاقات الاجتماعية التي انتجت (هذا) الشخص، فلا بقاء للتوجه نحو المجتمع ولا بأي شكل عيني. ويبقى الباحث حسب مجرى الامور اسير نظره للمجتمع على انه «تكتل ميكانيكي لعدد من الافراد».

ولدى فحص العناصر التي جرى تركيبها على هذا الشكل يتأكد انها فقدت بالفعل محتواها الاجتماعي. فصفة «اجتماعي» تتكون في هذه الحالة كحاصل لتداخل الفرد مع الجماعة. وهذا هو الموقف الذي يتوافق في نهاية الأمر مع الواجبات الطبقية لعلم الاجتماع البورجوازي : اذا كانت «تفاصيل» المجتمع منتظمة. واذا جرى البحث عن الطرق لتخطي ومنع حصول صراعات على مستوى «عناصر» المجتمع، فالنتيجة من ذلك ان السؤال عن وجود صراع في المجتمع يعني السؤال عن النواقص في نظام اندماج هذه العناصر. وبالتالي يمكن دراسة بعض الاجراءات الوقائية، والطرق «لمعالجة» امراض مجتمع من هذا النوع، فمن واجب علم الاجتماع التجريبي، دراسة هذه «التفاصيل» وايجاد طرق اصلاحها، هذه «التفاصيل» يجب ان تقبل فيما بعد، وبهذا يصبح عمل المجتمع مضموناً

لابد بعد ذلك – وهذا يجب ان يكون واضحاً – من ربط ما جرى اختياره من التصورات النظرية الأولية مع بعض الاهداف الاجتماعية المحددة في علم الاجتماع. والبحث التجريبي الذي صاغ اهدافه بواسطة بعض التصورات النظرية يكتسب بذلك بعداً ايديولوجياً، هذا رغم تحديده لواجبه غالباً على انه التحرر من كل «ثقل ايديولوجي». فاختيار المواضيع وطرح الاسئلة هي من أولى مراحل البحث التي تبنى عليها النظرية الاجتماعية، مهما حاول البحث ان ينعت نفسه بأنه «ضد النظرية». فالدلالة المنهجية للنظرية تحظى في هذه المرحلة بالأهمية الكبرى، ذلك ان الموقف المبني بشكل نظري هو الكفالة الوحيدة ازاء الاعتباطية التي يمكن ان تظهر في اختيار المواضيع. وبالطبع، يمكن للنظرية ان تعطي هذه الحماية، اذا كانت تعكس الحقيقة الموضوعية، واذا كانت مبنية على مبادىء منهجية علمية حقة.

واذا تم تحديد موضوع البحث وتمت صياغة الموضوعات (السؤال الذي يتوجب الاجابة عنه)، يبدأ فيما بعد تجميع الاحداث الضرورية. وفي الميدان الاجتماعي نصادف سلسلة من الميزات ذات الطبيعة الخاصة. فالتعقيد الكبير

للحياة الاجتماعية بمقابلته مع ظواهر الطبيعة الاخرى ، والاعتبار ان «الاحداث» هي نتيجة تصرف المرء وسلوكه الواعي يخلقان للباحث صعوبات إضافية.

ان كل حقيقة اجتماعية تندمج ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية المتباينة ، ومن هنا يمكن النظر اليها انطلاقاً من مقاييس مختلفة. ففي البحث عن تأثير المكننة على فعالية العمال يمكن اختيار منهج كالبحث في نمو المستوى الثقافي – التقني . ولا شك ان لذلك ما يبرره ، اذ يمكن معالجة المعطيات المتعلقة بالمستوى الثقافي – التقني ، كحقائق مشروطة او مسببة بتأثير مكننة العمل. إلا ان لهذه الحقيقة جوانب اخرى ومختلفة اذ انها تشير كذلك الى عمل التدريب في هذه المؤسسة كما تشير الى تنظيم العمل ، والى اهتمام التنظيمات الاجتماعية العاملة في هذه المؤسسة بمتطلبات العمال وما يتعلق بطريقة حياتهم الخ... بالطبع ، لا يمكن على الفور التنبّه للتأثيرات المتبادلة لهذه العوامل ، إلا انه ، وبشكل ما ، يتوجب في نهاية الامر اخذ كل ذلك بعين الاعتبار. اذ يمكن لهذه العوامل ان تشرح نمو المستوى الثقافي – التقني ، إن سلباً او ايجاباً ، وهكذا يمكنها تصحيح الغرض الاساسي من البحث.

بالنسبة لبعض الاهداف يمكن مرحلياً الاهتمام بجانب واحد من الحالة المراد معالجتها ، ففي هذه الحالة يجب ألاّ ننسى ان عزلنا لهذا الجانب هو عزل مشروط ، اذ انه ليس كذلك في الواقع . ان اعادة انتاج اي جانب من الحقيقة المزمع بحثها بشكل معزول هو امر مقبول في العلوم الطبيعية. اما خاصية البحث الاجتماعي فتكمن في استحالة عزل اية حقيقة او اي جانب من جوانبها دون المخاطرة باقتلاع هذه الحقيقة او جانب من الظاهرة الاجتماعية عن مجمل الظواهر الاخرى ، او برفع هذه الحقيقة لدرجة المطلق ، وبالتالي بشرحها بشكل مثالي. ان الوظيفة المنهجية للباحث الماركسي تكمن في اتخاذه جانباً ما يكون مقبولا لدى وصفه الاولي للوقائع ، وبالتالي عليه ان يتخطاه ولا يدعه يصل الى درجة المطلق.

ويحظى اكتمال تجميع الوقائع بدرجة عالية من الاهمية . والسؤال عن كمية ما هو ضروري منها مسألة تتعلق بالقيمة التمثيلية للمواد في البحث الاجتماعي. ربما كان مثاليا ان يتمكن المرء من عرض كامل الوقائع المادية ، وهذا يفرض بالضرورة الالمام بكامل الحقائق في الميدان المزمع بحثه. ومع ذلك فاكتمال المعطيات لا يؤدي بالضرورة لتحليل كافة الظواهر وتبريرها. اضف الى هذا استحالة ذلك عملياً مما يحدو بالباحث دائماً ، وقبل الشروع بمسألته ان يعرف ما عليه ان يختار وكم.

لذا تحظى هذه المسألة في العلوم الاجتماعية بحضور خاص ، ذلك ان الواقع الاجتماعي يملك خاصة مميزة ، فالامور الاجتماعية المنتظمة تبدو كاتجاهات . وكل واقعة مفردة يمكن ان تشكل بعداً عن الغاية في هذا المجال او ذاك. ويمكن للواقعة المفردة كذلك احيانا ان تعبّر عن هذا الاتجاه أو ذاك وبشكل مركز.

ان تحضير دراسة نظرية واسعة لكل مسألة أمر لابد منه في كل حالة عينية ، حتى يمكن القول ما اذا كانت الواقعة المفردة تعبيراً عن الاتجاه العام ام لا. واذا تعذر الوصول الى مثل هذا الوضوح توجب ضمان اكتمال المواد ، كي لا «تطغى» الاحداث المفردة على الاتجاه ، بل على العكس كي تساعد على التأكد منه. ولينين الذي يعتبر الأنموذج في

اجراء عمل علمي حق قد ركز على ذلك مرارا[٩] ، باصراره على ضرورة الإحاطة بكل الاحداث السلبية منها والايجابية. وفي الوقت ذاته يجب ألا يكون العالم مجرد ناسخ ، يسعى ما أمكنه للاكثار من تجميع الاحداث وترتيبها بشكل ميكانيكي ، لكي يحيط بكل الحالات الممكنة وحسب.

ولا شك ان تناقضا فعليا سينشأ بين الرغبة في الحصول على كل الوقائع ، وبين الواقع ، إذ ان الامكانية لذلك غير متوفرة في سلسلة من الحالات. ولتخطي ذلك لابد من العودة للوقائع التي طرحها لينين بضرورة البناء على اسس من الوقائع الصحيحة غير القابلة للطعن ، ويمكن الاستناد اليها[١٠]. والسؤال الذي يطرح نفسه ، كيف يمكن بناء هذا الاساس؟.

وبذلك نصطدم بمسألة اخرى ، مسألة تنظيم المعطيات التجريبية. في كل بحث ، كما في البحث الاجتماعي لا يتوجب النظر لكل ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية باعتبارها واقعة. فالعلم يعمل ايضاً بواسطة تصور الوقائع الاحصائية. وللاحصاء في البحث الاجتماعي الدور الاهم ، إذ انه يقدم للباحث المادة الاولية. إلا ان كل مرافعة يقدمها ليست ظاهرة مفردة ، بل كمية محددة من الظواهر المتجانسة. وقد لاحظ ياخت (O. O. Jacht) ، في مقاله «ابحاث اجتماعية وبعض مسائل الاحصاء النظرية»[١١] بوضوح ، ان الواقعة الاحصائية ، بخلاف الوقائع العادية ، تحمل في طياتها ميزات عامة ، والاسس لتحليل الجوانب الاساسية للظواهر الاخرى. ان تصميماً من هذا النوع لا يميط اللثام عن ماهية الظاهرة : ان ترتيباً معيناً لسلسلة من الاحداث ، عدها واختيارها بل وحتى تنظيمها ، لا يؤدي الى علم نظري جديد ذي قيمة. لهذا فالمادة هذه تبقى ابداً مادة تجريبية.

ولكي تتحول الوقائع في جملتها الى قاعدة حقيقية للعلم ، لابد من رصد الاساس الموضوعي للسيرورة الاجتماعية (مثلاً ، وضع الجماعات الاجتماعية في نظام علاقات الانتاج). اذا يتوجب الأخذ بفرضية نظرية جديدة ، ورصد العلاقة بين مادة البحث والنظرية. ويتحدد قوام هذه العلاقة بكون النظرية هي التي تحدد المبادىء المنهجية لتجميع الاحداث. وعلى الباحث ان لا يهتم بعدد الوقائع التي يستند اليها ، بل كما قال انجلز محدداً هذا الاتجاه : «على الباحث ان يوجد للواقعة المكان الصحيح في اطار النظرية الكلي». وفي رسالة الى ماركس بخصوص كتابه «رأس المال» ركز انجلز على هذه الفكرة مرة اخرى[١٢].

ان وحدة النظرية والطريقة تفرض في علم الاجتماع الماركسي تحديد دور النظرية في البحث ، وذلك بخلاف علم الاجتماع البورجوازي. فأطروحة الفلسفة الماركسية – اللينينية العامة ، القائلة بأن الطريقة تشبه الحقيقة ، تجد صحتها ايضاً في البحث الاجتماعي. ان اول واجبات البحث الاجتماعي يكمن في تحقيق المتطلبات المنهجية سواء في الاساليب العينية ، ام في تسلسل استعمالها. والامر المهم من كل ذلك ، هو وجوب اخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار في الاجراءات العينية التي يتولاها الباحث ، لدى صعوده من المعطيات الاولية التي حصل عليها الى ما تحمل من نظرية.

في حال اكتمال المواد وتنظيمها ، يصبح من الممكن الانطلاق الى البحث النظري. وهذا يوصل دائماً الى النتيجة التالية : اما اكتشاف قانون خاص ، او الاعتقاد بوجوب ماهية هذه او تلك الظاهرة. واذا ما توجب توضيح مادة

تجريبية ما، فذلك يجب ان يكون انطلاقاً من القانون. ومن هنا فسيرورة التوضيح هي في الوقت نفسه السيرورة التي يجتاز فيها التفكير كافة المراحل التي تشكل في جملتها الانطلاق من التجريبية الى العلم النظري، اي ما يوصل فعلاً الى المعرفة الحقة. واثناء هذه المراحل تحظى النظرية بدلالة منهجية فريدة. فمن جهة ينطلق الباحث من الافتراضات النظرية التي تحدد اختيار المواضيع ومبادىء تجميع المواد. من جهة اخرى، تشكل المادة التجريبية بالذات اساساً للنتائج الجديدة التي يمكن ان تستخدم مباشرة في الممارسة، ومن ثم اساساً لتطوير آخر في النظرية.

في الحالة الثانية، يجب ان يُبحث عن نتيجة تحمل، لدى مقابلتها بالفرضية النظرية الاصلية شيئا جديداً. فللبحث الذي يؤكد الفرضية النظرية قيمة عملية خاصة. ولكي تتطور النظرية يتوجب الوصول الى نتائج جديدة. هذا الاتجاه المبدئي هو محكم الربط مع مسألة مستوى التعـميم في البحث.

واذا تعذر التطابق بين المادي والنتائج الختامية، نشأ عن تطبيق البحث اتجاهان على نفس الدرجة من الخطأ: الاول يعني استخراج نتائج محدودة، لا تذكر من عدد كبير من الوقائع. والثاني ينكن في الجهد القاضي باستخراج نتائج لا محدودة من مادة محدودة، نتائج وصفها احد علماء الاجتماع البولونيين بقوله انها «كونية».

ومثل على ذلك، في بحث شيق اجراه نوموف (N. F. Naumow) بعنوان «عالمان – موقفان من العمل»(١٣)، وزعت سلسلة من ٥٨ سؤالاً على العمال في بعض مصانعنا. وفي احدى الاجابات لخص احدهم موقفه من العمل بقوله «ان عمله مفيد ومشرف له، وانه يساهم في بناء «الشيوعية» وكان هذا العامل مازال عاملاً متمرناً. وقد استنتج الباحث من ذلك النتيجة التالية «إنه لمن الصعوبة بمكان التعبير بوضوح عن فكرة ان بمقدور البواعث على العمل الاجتماعي الارتفاع الى مستوى الوعي الشيوعي، بل ان يكون العمل غير المفيد، بل الصعب، عملاً لذيذاً مستحباً، وهذا طبعاً مما يدعو للفخر»(١٤).

بالدرجة الأولى، لا يكفي اتساع المادة كي تبنى على اساسه هذه النتيجة. ان طرح سلسلة واحدة من الاسئلة لا يمكن اعتبارها في هذه الحالة كافية. وكنا اشرنا اعلاه الى امكانية اخذ نتائج تستند على حالة واحدة، إلا ان ذلك يسري في حال كون هذه الواقعة تبعث على نوع محدد من الاتجاهات. وحده البحث النظري للمشكلة في كلتيها هو الذي يسمح برؤية المدى الذي يمكن فيه للواقعة ان تحمل هذا الاتجاه. في حالتنا هذه (التي اشار اليها نوموف) لا نعتقد ان الواقعة المشار اليها تؤكد الميزة المثيرة للعمل غير المتقن، واذا اكدت وعي ضرورته فهي لا تُظهر ان الموقف من العمل يتحدد من خلال وعي أهميته وفائدته. إلا ان ذلك اتجاهٌ آخر، يجب ذكره في النتائج، والمؤلف على حق حين يشير اليه، الا انه حين يؤكد ان «بمقدور» هذا الموقف من العمل ان يجعل منه عملاً لذيذاً، عندها يجب معارضته. ان نتيجة من هذا النوع، مبنية على واقعة واحدة، هي نتيجة متسرعة وتتناقض مع الفرضيات النظرية التي اختيرت كمنطلق منذ بداية البحث. فالعمل يصبح فعلاً لذيذاً وخلاقاً حسب درجة تغير خواصه، وهذا يتم من خلال التقدم التقني، ولا يمكن ان يكون نتيجة الموقف الذاتي من العمل. لذا هناك تمييز في علم الاجتماع الماركسي.

غالبا ما تطرح مشكلة مستوى التعميم في علم الاجتماع البورجوازي، الذي اوجد صورة من «مستويات»

التعـميم.وتحظى التعميات التجريبية وبالتالي القوانين التجريبية بأهمية بالغة. ان فكرة التعـميم التجريبي بحد ذاتها مقبولة. مع ان تقييمها ومبادئها، كالتي صيغت على سبيل المثال في الفلسفة الوضعية الجديدة غير راسخة. هنا يعتبر القانون التجريبي اما انتظاماً احصائياً، او وظيفة بين مختلف المقاييس التي جرت مراقبتها مباشرة. في كلتا الحالتين تثبت في القانون التجريبي علاقة تم الوصول اليها اثناء التجربة الحسية المباشرة. وبذلك يتلخص تحليل العلاقات وما يتصل بها باكتشاف الشبه والفروقات بين الظواهر المختلفة. وبذلك يتعذر انتقال العلم الى درجة جديدة، لذا لا يستطيع القانون التجريبي تحليل ماهية الظواهر، رغم ظهوره طبيعياً كمرحلة محددة على طريق الاحاطة بالماهية.

ويعترف علم الاجتماع البورجوازي، بالطبع، بضرورة وجود درجات تعميم اخرى كالتي اقترح روبرت مرتون مثلاً تسميتها بنظرية «الدرجات المتوسطة». وعماد نظرية مرتون يقوم على اعتبار ان تجميع الوقائع المادية لا يفرض بحثاً اولياً وحسب بل مستوى من التعميم على درجة عالية. ولا توجد الى الآن اية نظرية اجتماعية «عامة وشاملة»، ومادام الامر كذلك فمن الضرورة بمكان استعمال تعميات بدرجة متوسطة، وخلق نظرية «تكون عضواً وسطاً بين افتراضات العلم البسيطة التي تكثر في ميدان البحث الطبيعي، وبين التأملات الشاملة التي تحيط بمفهوم الصورة الرئيسية، وبواسطة ذلك يمكن الامل بالوصول الى العدد الاكبر من المظاهر التجريبية المراقبة في التصرفات الاجتماعية»[١٥].

لا اعتراض من حيث المبدأ على امكانية التعميم على مستوى وسط. فمن الواضح انه حتى في علم الاجتماع الماركسي، هناك نظريات بدرجات تعميم مختلفة. علينا ان لا نعتقد بالضرورة بوجوب صياغة «قوانين عامة» في كل مرحلة من مراحل البحث. فالقوانين العامة تكتشف من خلال كامل كمية الابحاث، وكل بحث جديد ليس إلا مرحلة في طريق اكتشاف هذه القوانين لنظريات بدرجات تعميم متفاوتة. وهكذا يمكن تمييز نظرية الصراع الطبقي في مفهوم المادية التاريخية، وفي الأولى تمييز نظرية نشوء وانتهاء الطبقات. كذلك نستطيع من هذه النظرية استخلاص نظرية ذات مستوى اقل من التعميم، اختفاء الفروق الاجتماعية بين العمال وبين فلاحي الكولخوز مثلاً.

إلا انه ثمة فرق اساسي ومبدئي في تفسير مستويات «التعميم المتوسطة» بين الماركسية وبين علم الاجتماع البورجوازي: فالنظرية المقترحة من قبل مرتون، «نظريات الدرجات المتوسطة»، تؤول كنظريات وظيفية، اي كنظريات تصلح لاكتشاف التأثير المتبادل، لا الارتباطات السببية العميقة. فإذا ما تم اكتشاف علاقة وظيفية ما، فان ذلك يعني دون ادنى شك، اكتشاف ارتباط سببي. وقد اوضح لينين في تعليقه على كتاب شولحاتيكوف (Schuljatikow) خطأ الاعتقاد «ان الوظيفة لا يمكن ان تكون شكلا من السببية»[١٦]. إلا ان المقالات في السلوك الوظيفي، كما هي الحال في علم الاجتماع البورجوازي، سيُحل التأكيد على أسباب شكلية، مكان البحث عن الارتباطات السببية الفعلية. وهذا يعني ان بأمكان نظريات «الدرجات المتوسطة» التي تستند على منهجية التحليل الوظيفة، الغوص الى ماهية الظواهر الاجتماعية، واكتشاف اسبابها البعيدة الحقيقية. ويمكن القول مع شيء من التأكيد ان الفرق هنا بين «درجة التعميم» ودرجة التعميم التجريبي البسيطة هو فرق كمي وليس فرقاً نوعياً. ويتضح من ذلك ان نظريات من هذا النوع انما تستند في نهاية الامر الى افكار مثالية عن الحياة الاجتماعية. وحدها النظرية المادية

التاريخية ومعرفة قوانين التطور الاجتماعي هي مما يسمح بإماطة اللثام عن اسباب الظواهر الحقيقية. ودون هذه المعرفة تبقى النظرية مجرد وصف للعلاقات الوظيفية بين التأثيرات البسيطة لهذه الظواهر، وبهذه الحالة يحكم عليها ان تدور في حلقة مفرغة كالتي وصف ماهيتها بليخانوف. «فلفهم التأثير المتبادل» كتب بليخانوف، «يتوجب توضيح خواص القوى الموجودة ضمن هذا التأثير المتبادل، وهذه الخواص لا تجد توضيحاً نهائياً في التأثير المتبادل بحد ذاته، طلما ان هذا يتغير كذلك. في هذه الحالة يتوجب علينا في نهاية الأمر شرح كيفيات التأثير المتبادل للقوى الموجودة بواسطة السبب الذي نعرف: بواسطة البيان الاقتصادي» (١٧). وهذا يعني ان النظرية الماركسية تعطي الامكانية المنهجية للانطلاق من مستوى التعميم الوسط الى المعرفة الحقة للماهيات — لأسباب الظواهر الاجتماعية.

ان الدلالة المنهجية للقانون الاجتماعي العام واضحة لكل منا. اما كيفية الانتقال منها لبحث بعض الظواهر في المؤسسات الصناعية في اقتصاد جماعي، او العكس من المادة الأولية مجددا الى القوانين العامة فتلك مسألة منهجية هامة (...).

ان الامثلة عن التطابق الكامل للتعميم العلمي مع المادة في كل مرحلة من مراحل البحث نجدها في مؤلفات الماركسية — اللينينية الكلاسيكية. والمثل على ذلك كتاب لينين «تطور الرأسمالية في روسيا». ويمكن لدراسة المنهجية التي ينطلق منها مفكرو الماركسية — اللينينية، ان تؤدي الى الكثير في هذه الناحية. والواجب لا يقضي بإظهار كيف استعمل ماركس او لينين طرق التحليل العلمي في وصف المظاهر الاجتماعية، بل باستعمال هذه الطرق في ممارسة تحليلنا من اجل اغناء هذه المنهجية.

ترجمة: د. جورج كتوعة

المراجع

١ — اخذت المقالة عن « Wolrosy Filosofi » ١٩٦٤/٧ ص ١٤ تابع. وقد اجرى التحرير تلخيصاً للمقال.

٢ — قابل مع E. Reigrotzki; Soziale Verflechtungen in der B.R.D. Túbingen 1956. —

٣ — W. Thomas and F. Zhaniecki, The Polish Peasant in Europe and America. Boston 1918. V.I, p. 19. —

٤ — قابل مع هذا الجزء — (الكتاب الذي اخذ من المقال: ابحاث اجتماعية اسس وقواعد بعناية. (Peter Bollbagen) ص ٩١ (تابع)

٥ — قابل W.A. Jadow ابحاث في العلوم الاجتماعية. ١٩٦٤/٧.

٦ — قابل Freedom and Sociál Unity. Chicago — 1957 —

٧ — انجلز جدل الطبيعة، الاعمال الكاملة لماركس انجلز ج ٢، ص ٤١٥ برلين ١٩٦١ الطبعة الالمانية.

٨ — المرجع السابق.

٩ — لينين — الاحصاء وعلم الاجتماع. الاعمال الكاملة ج ٢٣ ص ٢٨٥ الطبعة الالمانية ١٩٥٧.

١٠ — المرجع السابق.

١١ — Wobrosy Filosofi 1 - 1963. —

١٢ - رسائل متبادلة ، ماركس - انجلز ؛ ج ٣ برلين ١٩٥٠ ، ص ٤٨٦ .
١٣ - المقال نُشر بالروسية في المرجع رقم ١١ .
١٤ - المرجع نفسه .
١٥ - R. Merton. Social Theory and Social Structure New York — 1957. p.5 sq. —
١٦ - لينين - دفاتر فلسفية ، المؤلفات الكاملة ج ٣٨ برلين ١٩٦٤ - ص ٥٠٧
١٧ - بليخانوف : الاعمال الكاملة ج ٧ - موسكو - لينينغراد ١٩٢٥ - ص ٢١٢ (باللغة الروسية).